

## زيارة الأمير عبدالله: فرصة مواتية للتأثير

بقلم - خليل جهشان\*

تأتي زيارة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود إلى الولايات المتحدة في نهاية الشهر الجاري في وقت وفي ظروف يهينان لها إمكانيات كبيرة وفرص مواتية للتأثير الفعال على سياسة ومواقف الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط عامة وتجاه منطقة الخليج خاصة. وتشمل هذه الظروف عاملين أساسيين وموضوعيين لا يمكن التغاضي عنهما في تحليل أهداف الزيارة وفرص نجاحها.

أولاً، تأتي زيارة الأمير عبدالله في بداية فترة الحكم الثانية للرئيس جورج بوش وهي فترة تعتبرها الإدارة الأمريكية هامة لها في محاولتها بلورة التركة السياسية للرئيس بوش التي سيحكم المؤرخون من خلالها بنجاح أو فشل هذه الإدارة في سياساتها الداخلية والخارجية. ولذلك يلاحظ أن إدارة الرئيس بوش تبدو أكثر تعقلاً أو بالأحرى أقل تسرعاً وتشدداً مما شاهدناه في فترة حكمها الأولى ليس اقتناعاً منها بمواقف وسياسات أكثر اعتدالاً وعقلانية مما شاهدناه طوال السنوات الأربع الأولى، إنما نشاهد الآن نفس هذه الإدارة تبدي اهتماماً أكبر بمواقف واهتمامات وحساسيات حلفائها الاستراتيجيين بينما كانت تضرب بعرض الحائط مثل هذه المواقف واصفةً أهم حلفائها «بالحلفاء القدامى» كما كانت تفعل في تعاملها مع الدول الأوروبية مثل فرنسا وألمانيا والتي أصبحت الآن تتعامل معهما بحذر واحترام لم نشاهده في السنوات الأربع الأخيرة.

فهناك إذن نمط جديد في تصرف الإدارة يجب الانتباه له والاستفادة منه. وبالطبع هذا لا يعني أن الرئيس بوش قد غير من سياساته بشكل جذري لأنه ربح فترة ثانية في الحكم ولكنه الآن يسعى لرسم صورة سياسية تختلف نوعاً ما عن الصورة التي تركها في ذهن العالم، داخل الولايات المتحدة وخارجها، عبر إعادة تقييم بعض أوجه السياسات التي انتهجها في فترة حكمه الأولى. وأود التحذير هنا من مغبة السقوط في فخ ما يسمى «بأسطورة الفترة الثانية للحكم» التي طالما ما وقع فيها الكثيرون من عرب وغيرهم نتيجة اعتقادهم بالخرافة القائلة بأن الرؤساء الأمريكيين وإداراتهم يتحلون تلقائياً بالاعتدال والانصاف في فترة حكمهم الثانية، فالقضية ليست بهذه البساطة، فكل ما أريد الإشارة إليه هو أن الإدارة الحالية تمر في مرحلة إعادة تقييم للعديد من مواقفها وسياساتها لأسباب داخلية أمريكية محضة من أجل صياغة صورة إيجابية وتركة سياسية جذابة لها وهذا هو الوقت الأفضل والأنسب لمحاولة التأثير على تفكير الرئيس وسياسة إدارته. فلا بد للطرف السعودي أن يدرك ذلك، كما ادركت أطراف أخرى، ويسعى للتعامل مع هذه الفرصة السانحة بطريقة ذكية وأسلوب ناجح.

ثانياً، هناك عامل هام آخر سيلعب دوراً رئيسياً في مدى نجاح الزيارة الملكية وقيمة إنجازاتها سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً. ويمكن عامل النجاح هذا في الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها وهي أن ولي العهد سيصل إلى الولايات المتحدة هذه المرة ويبيده ورقة رابحة أفضل من أي وقت مضى بمعنى أن المملكة العربية السعودية تعاملت مع التحديات التي واجهتها خلال السنوات الثلاث الأخيرة بقسط من النجاح يفوق توقعات أغلبية المحللين وحتى المسؤولين الأمريكيين الذين ترددوا أو شككوا في مقدرة المملكة على التجاوب بنجاح وبسرعة غير معهودة مع التحديات السياسية والأمنية والإعلامية التي واجهتها مؤخراً وما زالت تواجهها يومياً في جميع المجالات.

ومن المتوقع أن تنعكس هذه الحقيقة في الجهود السياسية والإعلامية التي سترافق زيارة ولي العهد للولايات المتحدة ولقاءه الرئيس جورج بوش في ولاية تكساس. فالطرف السعودي يملك هذه المرة أجوبة مقنعة يجب استعمالها بشكل فاعل في التعامل مع التساؤلات المحرجة التي سمعناها في السابق من مصادر رسمية وغير رسمية حول مستقبل المملكة ومقدرتها على التعامل مع القضايا المصيرية التي تواجه العالم اجمع ودول مجلس التعاون الخليجي خاصة، وتضم هذه القضايا قضية مكافحة الإرهاب الدولي، قضايا الإصلاح الاقتصادي والسياسي والتربوي، أبعاد مسألة

دمقرطة العالم العربي، قضية حقوق الإنسان وحقوق المواطنة، دور المرأة وحقوقها في إطار الإصلاح السياسي والاجتماعي، وغيرها من المواضيع التي تم اللجوء إليها في الماضي ربما لإحراج الطرف السعودي ووضعه في موقف الدفاع عن النفس.

أما بالنسبة لفحوى الزيارة نفسها فمن المتوقع أن تركز القمة الأمريكية السعودية على حقبة من القضايا المتعلقة بالعلاقات الثنائية بين المملكة والولايات المتحدة إضافة إلى مجموعة أخرى من المواضيع المتعلقة بالقضايا الإقليمية والدولية التي تهم مصلحة البلدين.

ففي مجال العلاقات الثنائية لا شك أن المملكة قد أثبتت نفسها خلال السنوات الثلاث الأخيرة عبر التعامل الجدي والفعال مع الإشكاليات والمطبات التي مرت بها العلاقات الثنائية بين البلدين منذ أحداث سبتمبر (أيلول) 2001 مما جعل حتى ألد أعداء المملكة وأكثر الناقدون لها حدة في الولايات المتحدة الاعتراف ولو عنوة بنجاح المملكة ولو جزئياً في التغلب على العديد من هذه التحديات مما يقوي من يد الطرف السعودي في التعامل مع نظيره الأمريكي. ولكن هناك نواح عديدة تتعلق بالعلاقات الثنائية ما زالت بحاجة إلى تطوير وتنسيق أفضل بين الطرفين ومن المتوقع أن تحظى باهتمام المسؤولين الأمريكيين والسعوديين خلال لقاء كروفورد بين الرئيس بوش وسمو الأمير عبدالله، وسيضمن جدول أعمال القمة قضايا سياسية واقتصادية مثل التعاون المتنامي في مجال مكافحة الإرهاب، التعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والتجارية وخصوصاً تلك المتعلقة في مجال النفط، إضافة إلى بعض الإشكاليات المتعلقة بمصاعب السفر بين البلدين خصوصاً بعد أحداث 2001.

أما بالنسبة للقضايا الإقليمية والدولية فمن المتوقع أن تشمل المحادثات السعودية الأمريكية خلال الزيارة المواضيع التالية:

1- الوضع في العراق: بالطبع هناك مستجدات كثيرة على الساحة العراقية تستحق الحديث الصريح بين الطرفين ولكن الوضع الأمني في العراق ما زال هشاً ولذلك يشكل خطراً واضحاً وصريحاً على أمن المنطقة واستقرارها. ومن هنا تكمن أهمية التعبير عن وجهة النظر العربية خلال اللقاء بين الأمير عبدالله والرئيس بوش الذي يحاول في هذه الفترة بالذات أن يجد مخرجاً سياسياً للزمة التي وضع نفسها فيها في العراق. فقمة كروفورد تعطي المملكة فرصة سانحة لإبداء وجهة نظرها حول هذا الموضوع الهام والتعبير عن مخاوفها والتأكيد على مصالحها الحيوية بالنسبة لمستقبل العراق والوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

2- الوضع في فلسطين وإمكانية العودة إلى مائدة المفاوضات: تأتي زيارة الأمير عبدالله للولايات المتحدة مباشرة بعد زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي ارييل شارون ولقائه الرئيس بوش، هذا اللقاء الذي خلق المزيد من التناقضات والعراقيل في طريق أي محاولة جدية للعودة إلى مفاوضات سلام بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني. فوجهة النظر السعودية والعربية التي سينقلها الأمير عبدالله إلى الرئيس بوش هي في غاية الأهمية خصوصاً في هذا المنعطف التاريخي حيث يبدو شارون مصمماً على الاستمرار في سياساته دون اللجوء إلى أي مفاوضات سلمية. فالطرف السعودي يملك الحق في ابداء وجهة نظره بهذا الخصوص بكل صراحة وإصرار كونه صاحب المبادرة العربية التي تبنتها قمة بيروت وأكدت عليها قمة الجزائر الأخيرة دون تميعها. فمن المهم أن يسمع الرئيس بوش من الأمير عبدالله أن العرب ما زالوا مجمعين على إيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية وللنزاع العربي الإسرائيلي كخيار استراتيجي ولكن ليس على حساب الحقوق الأساسية المشروعة للشعب الفلسطيني وليس خلافاً لما تنص عليه قوانين ومواثيق الشرعية الدولية.

3- سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران والأمن والاستقرار في منطقة الخليج: ما زالت سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران وخصوصاً تلك الساعية إلى منع طهران من اقتناء أو تطوير أسلحة الدمار الشامل تشكو من التناقض والتخبط وازدواجية المعايير مما يخل بأمن المنطقة واستقرارها. فهناك فرصة سانحة للطرف السعودي من خلال هذه الزيارة للتعبير عن أهمية هذا الموضوع لجميع دول المنطقة ومحاولة اقناع الطرف الأمريكي بتبني الطرح العربي الذي اقترحته عدة دول عربية، وبضمنها المملكة العربية السعودية، في العديد من المحافل الدولية والداعي إلى إعلان منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وبضمنها إسرائيل، منطقة خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل.

\* محاضر في الشؤون الدولية في جامعة بيبيرداين (Pepperdine University) في ولاية كاليفورنيا ومدير تنفيذي لبرنامج الجامعة في واشنطن، عمل جهشان طوال التسعينات كرئيس للجمعية الوطنية للعرب الأمريكيين.